«ICAEW»: الكويت بحاجة إلى تعزيز الاقتصاد غير النفطي للحفاظ على النمو في 2019

تمديد اتفاق «أوبيك +» سيؤثر سلباً على الاقتصاد الكويتي

■ قطاع النفط تباطأ إلى 1,3٪ في الربع الأول ■ تسارع نمو الاقتصاد غير النفطي إلى 3٪ خلال 2019

قال معهد المحاسبين القانونيين في انجلترا وويلز ICAEW في أحدث تقاريره للرؤى الاقتصادية، إن تمديد اتفاق «أوبيك +» لتقليص إنتاج النفط حتى الربع الأول من 2020 ستكون له تداعيات سلبية على الاقتصاد الكويتي، وستتصاعد من جراء الضغط على أسعار النفط، حيث من المتوقع لنمو إجمالي الناتج المحلي أن يستقر في حدود 1,2٪ التي سجلت في 2018. ومع ذلك، ينبغي للإنفاق الحكومي أن يستمر في دعم النشاط غير النفطي على المدى القريب، ويمنع حدوث تباطؤ حاد في الكويت. وأوضح تقرير رؤى اقتصادية: الشرق الأوسط للربع الثالث 2019، الذي شارك في إعداده معهد المحاسبين القانونيين ICAEW و«أكسفورد إيكونوميكس»، أن الآفاق الاقتصادية للكويت تبقى مرتبطة بشكل وثيق بالتطورات الراهنة للنفط. وبينما يستأثر قطاع النفط بما يزيد على 50٪ من الإنتاج في الكويت، تباطأ القطاع إلى حوالي 1,3٪ في الربع الأول، من 2٪ في الربع الأخير من 2018. لكن النشاط غير النفطي تصاعد بزخم إلى 4,1٪ وهو أعلى بكثير من وتيرة النمو 1,5٪ المسجلة في الربع السابق، ليرفع نمو إجمالي الناتج المحلي للربع الأول إلى 2,6٪ على أساس سنوي، من نسبة معدلة قدرها 1,8٪ في الربع الأخير من 2018. وتوقع التقرير أن يتراوح متوسط إنتاج النفط بحدود 2,7 مليون برميل في اليوم خلال الفترة المتبقية من العام، ما يمثل انخفاضا بنسبة 1,3٪ مقارنة بالعام 2018. ومع ذلك، من المتوقع أن ينمو إنتاج النفط في 2020 بنسبة 0,6٪ إذا اكتملت معدلات التقليص حسب اتفاق «أوبيك بلس» في الموعد المحدد، على الرغم من أن خطوات أوبيك التالية غير واضحة تماما. وعلى صعيد آخر، يظهر الاقتصاد غير النفطي علامات للتعافي، حيث تسارع النمو إلى 3٪ هذا العام، مدفوعا بميزانية الحكومة التوسعية، والسياسة النقدية المتكيفة. ومع التحول التدريجي لنمو الائتمان، والذي بلغ في المتوسط 5,2٪ في النصف الأول من العام، مدعوما بتحسن الإقراض التجاري على وجه الخصوص، وانخفاض التضخم (0,7٪ في الفترة نفسها)، واحتمال انخفاض أسعار الفائدة، يشير كل ذلك إلى أن القطاع الخاص سينفق المزيد في الأشهر المقبلة، على الرغم من الثقة المتراجعة قليلا في الآونة الأخيرة. ووفقا للتقرير، من المتوقع أن يتراجع نمو إجمالي الناتج المحلي خلال النصف الثاني من العام بمتوسط 1,2٪ لهذا العام، تماشيا مع الوتيرة المسجلة في 2018. ولا بد للنمو أن يرتفع إلى 1,7٪ في 2020، ويستقر عند نحو 3٪ في 2021ـ2022. لكن المخاطر بالنسبة إلى التوقعات متوسطة الأجل تكمن في الجانب السلبي. وسيحد انخفاض إيرادات النفط من قدرة الحكومة على الاستمرار في تقديم المحفزات بعد نهاية العام، وهو محرك تقليدي للنمو.

مسيرة التكامل الاقتصادي العربي شهدت تطورات إيجابية

«الجامعة العربية»: الانتهاء من قواعد المنشأ التفصيلية في إطار منطقة التجارة الحرة قريباً

أحمد أبوالغيط خلال أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي (كونا)

القاهرة ـ هناء السيد

أكد الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبوالغيط ان الدول العربية شارفت على الانتهاء من الاتفاق على إقرار قواعد المنشأ التفصيلية في إطار منطقة التجارة العربية الحرة.

وقال أبوالغيط في افتتاح أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته 104 على المستوى الوزاري ان مسيرة التكامل الاقتصادي العربي شهدت تطورات إيجابية «تستحق الإشادة»، داعيا الى مزيد من الخطوات الداعمة للتكامل.

وأضاف أبوالغيط ان منظومة العمل العربي المشترك تمكنت منذ نشأتها من وضع السياسات ورسم الاستراتيجيات والتوصل الى اتفاقيات ومعاهدات «كان من شأن تنفيذها النهوض بمجمل الأوضاع العربية».

وأوضح أن العمل العربي المشترك «اصطدم بجدار التنفيذ الذي بات في تصاعد مستمر حتى أصبح حائلا دون استكمال مسيرة الإنجازات التي تحققت»، مؤكدا أن هناك «ضرورة ملحة» لتنفيذ قرارات القمم العربية العادية والتنموية ومجالس الجامعة بمستوياتها المختلفة.

وحث أبوالغيط على بلورة «آلية فعالة» لمتابعة تنفيذ هذه القرارات «تتضمن نطاقا زمنيا محددا وتقييما للصعوبات ومراجعة للفرص المتاحة التي يمكن الاستفادة منها في هذا الشأن».

من جانبه، دعا رئيس الدورة وزير الاقتصاد الفلسطيني خالد العسيلي الدول العربية الى تسريع تطبيق الخطط العربية وفي مقدمتها تلك المتعلقة بالقدس وإعفاء البضائع الفلسطينية من الجمارك بالدول العربية.

وأشار العسيلي في كلمة مماثلة الى الممارسات الإسرائيلية التعسفية، موضحا ان الحكومة الفلسطينية شرعت في اتخاذ إجراءات «من شأنها تحسين بيئة الأعمال التجارية وتشجيع الاستثمار في فلسطين».

بدوره، استعرض رئيس الدورة السابقة نائب الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط بسلطنة عمان الفاضل الرحبي عددا من الإنجازات في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والتي تصب في مصلحة الدول والشعوب العربية.

وأشار الرحبي الى تطورات (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) والاتفاق على إعداد اتفاقية استثمار عربية جديدة واعتماد دليل استرشادي خاص بمكافحة التدخين والتبغ ومنتجاته وغيره من الموضوعات ذات العلاقة.

كما استعرض ممثل رئيس القمة العربية التنموية وزير الاقتصاد والتجارة اللبناني منصور بطيش أهم قرارات القمة العربية الاقتصادية وجهود لبنان لمتابعة تنفيذها.

ولفت بطيش في هذا الإطار الى مبادرة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد لإنشاء صندوق للاستثمار في الاقتصاد الرقمي برأسمال 250 مليون دولار وإعلان الكويت التبرع بـ 50 مليون دولار لهذا الصندوق.

كما لفت الى مبادرة الرئيس اللبناني العماد ميشال عون لوضع استراتيجية لإعادة الإعمار بالدول العربية بهدف آليات لمساعدة الدول المتضررة من الحروب والنزاعات في مقدمتها بنك لإعادة الإعمار والتنمية.

«إنترتك» الكويتية تطلب رخصة لإقامة محطة طاقة شمسية في باكستان

د.ب.أ: قال بيان للهيئة الوطنية لتنظيم الطاقة الكهربائية في باكستان أمس إن شركة «إنترتك» الكويتية طلبت الحصول على رخصة لإقامة محطة للطاقة الشمسية في مقاطعة «باشين» بإقليم بلوشستان جنوب غرب باكستان، في إطار مساعي باكستان للحصول على 20٪ من إجمالي إنتاجها من الكهرباء من المصادر المتجددة.

وأشارت وكالة بلومبيرغ للأنباء إلى أن تكلفة المشروع تصل إلى 49,8 مليون دولار وطاقته الإنتاجية إلى 50 ميغاوات من الكهرباء. في الوقت نفسه تجري «إنترتك» محادثات مع بنكي «يو.بي.إل» و«سي. دي.سي إنفستمنت بريطانيا» للحصول على قرض للمساهمة في تمويل المشروع، في حين وقعت عقدا مع شركة «كنديان باور» لتوريد ألواح الطاقة الشمسية اللازمة للمشروع.

ومن المتوقع دخول المشروع حيز التشغيل في 2020 على أن يصل عمره الافتراضي إلى 25 عاما.

يذكر أن شركة «إنترتك» هي إحدى الشركات التابعة لمجموعة الشركة الوطنية لمشاريع التكنولوجيا.

«الكوت» تفصح عن بياناتها المالية للربعين الأول والثاني

أعلنت شركة الكوت للمشاريع الصناعية أمس عن بياناتها المالية للربعين الأول والثاني من العام الحالي، ليصبح السهم قاب قوسين أو أدنى من العودة للتداول من جديد ببورصة الكويت.

وبحسب البيانات المالية التي كشفت عنها الشركة للبروصة أمس، فإن ارباحها بلغت في الربع الأول من العام الحالي 2,039 مليون دينار مقارنة بربح قدره 2,102 مليون دينار للفترة المماثلة من 2018، بتراجع نسبته 3٪.

كما أعلنت الشركة عن البيانات المالية للنصف الأول من 2019، محققة أرباحا بقيمة 3,3 ملايين دينار مقارنة بربح قدره 3,6 ملايين دينار للفترة ذاتها من العام الماضي، بانخفاض نسبته 8,3٪. وطبقا للإفصاحين السابقين، فإن أرباح الشركة في الربع الثاني تراجعت 15,5٪ لتصل إلى 1,323 مليون دينار مقارنة بربح قيمته 1,566 مليون دينار في الربع الثاني من العام السابق.

وأشارت الشركة في الإفصاحين إلى أن تراجع أرباح جميع الفترات يعود بشكل رئيسي إلى انخفاض المبيعات.

وكانت البورصة أعلنت مطلع الشهر الجاري، عن إيقاف أسهم عدة شركات مدرجة بالسوق عن التداول لعدة أسباب، من بينها سهم «الكوت» نظرا لعدم إفصاح الشركة عن البيانات المالية الفصلية.

مخزون الخام الأميركي زاد 401 ألف برميل

النفط يرتفع بفعل آمال تسوية النزاع التجاري

رويترز: ارتفع النفط خلال تعاملات أمس إلى 61 دولارا للبرميل مع تعزز ثقة المستثمرين بفضل آمال إحراز تقدم في تسوية النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين، وإن تعرضت الأسعار لضغوط بعد تقرير كشف عن زيادة مخزونات الخام الأميركية على غير المتوقع.

وصعد النفط ما يزيد على 4٪ الأربعاء في الوقت الذي حفزت فيه بيانات اقتصادية إيجابية من الصين ارتفاعا أوسع نطاقا في الأسواق. وقالت الصين أمس إن بكين وواشنطن اتفقتا على عقد محادثات تجارة رفيعة المستوى أوائل أكتوبر. وارتفع خام القياس العالمي برنت 32 سنتا إلى 61,02 دولارا للبرميل، بعد أن انخفض إلى 60,25 دولارا. وهبط خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 4 سنتات إلى 56,22 دولاراً للبرميل.

وكان معهد البترول الأميركي قال إن مخزونات النفط الخام بالولايات المتحدة زادت 400 ألف برميل الأسبوع الماضي، بينما توقع المحللون انخفاضها.

ويكبح النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين والمستمر منذ فترة طويلة أسعار النفط لكن برنت مازال مرتفعا 12٪ منذ بداية العام بدعم من تخفيضات الإنتاج التي تقودها منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبيك) وحلفاء من بينهم روسيا.

وعلى الرغم من ذلك، عززت أوبيك وروسيا الإنتاج في أغسطس، وفقا لمسح أجرته رويترز وبيانات وزارة الطاقة الروسية، مما يضغط على الأسعار.

محليا، ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 31 سنتا ليبلغ 57,93 دولارا للبرميل، وذلك بنسبة 0,5٪ عن السعر السابق، وفقا للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية.

من جهة أخرى، قالت أرامكو السعودية في بيان أمس إنها رفعت سعر البيع الرسمي لخامها العربي الخفيف إلى آسيا في أكتوبر إلى علاوة 2,30 دولار فوق متوسط خامي عمان ودبي، بزيادة 60 سنتا للبرميل عن سبتمبر.

ورفعت الشركة سعر البيع الرسمي لخامها العربي الخفيف إلى الولايات المتحدة إلى علاوة قدرها 2,95 دولار للبرميل فوق مؤشر أرجوس للخام العالي الكبريت، بزيادة 10 سنتات مقارنة بأسعار سبتمبر.

وخفضت أرامكو سعر بيعها الرسمي للخام العربي الخفيف إلى شمال غرب أوروبا إلى خصم 1,25 دولار للبرميل دون سعر برنت في بورصة انتركونتيننتال، بتراجع 1,20 دولار مقارنة بمستوى سبتمبر.

اتصال ثلاثي أميركي ـ صيني يقلب معادلة «الحرب التجارية»

رويترز: قالت وزارة التجارة الصينية أمس إن الصين والولايات المتحدة اتفقتا على عقد محادثات تجارية رفيعة المستوى في مطلع أكتوبر في واشنطن.

جاء الإعلان في أعقاب اتصال في وقت سابق أمس بين ليو خه نائب رئيس الوزراء الصيني وروبرت لايتهايزر ممثل التجارة الأميركي وستيفن منوتشين وزير الخزانة الأميركي، وفق ما ذكرته وزارة التجارة الصينية في بيان على موقعها الإلكتروني، وشارك أيضا يي قانغ محافظ البنك المركزي الصيني.

وقالت الوزارة: «اتفق الجانبان على ضرورة العمل معا واتخاذ خطوات عملية لخلق ظروف مواتية للمشاورات».

وذكرت الوزارة أن فرقا تجارية من البلدين ستعقد محادثات في منتصف سبتمبر قبل المحادثات رفيعة المستوى في الشهر التالي.

وأكد متحدث باسم مكتب ممثل التجارة الأميركي أن لايتهايزر ومنوتشين تحدثا مع ليو وقال إنهم اتفقوا على إجراء محادثات تجارية على مستوى وزاري في واشنطن «في الأسابيع القادمة».

وأعطت تلك الأخبار الإيجابية آمالا بخفض التصعيد في التوترات التجارية. وبدأت واشنطن الأحد فرض رسوم نسبتها 15٪ على واردات صينية بينما بدأت الصين في فرض رسوم جديدة على النفط الخام الأميركي. ودفع ذلك الصين إلى تقديم شكوى ضد الولايات المتحدة بمنظمة التجارة العالمية.

وقال الرئيس الأميركي دونالد ترامب الثلاثاء إنه سيتبنى موقفا «أكثر تشددا» في ولايته الثانية إذا ماطلت الصين في المفاوضات، لتتفاقم مخاوف السوق من أن توقد النزاعات التجارية بين البلدين شرارة ركود أميركي.